المحور الاول: النضال السياسي غداة اندلاع الحرب العالمية الأولى.

1- سياسة تجنيد الجزائريين وإجبارهم على أداء الخدمة العسكرية 1912.

جنود جزائريين في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى

طرحت فكرة الخدمة العسكرية الإجبارية على الجزائريين في مشروع "مسيسيمي "Messimy"مسؤول ميزانية الحرب سنة 1908م لتعويض وتدعيم وحدات الجيش الفرنسي في أوروبا ، وأعد لجنة لدراسة الموضوع والعمل على إقناع الجزائريين بالإنظمام إلى هذا المشروع والخدمة في الجيش الفرنسي.

صدر قانون التجنيد الإجباري وآداء الخدمة العسكرية سنة 1912م في سياق إقليمي ميزنه حرب الحماية الفرنسية على مراكش، وسياق دولي أوروبي عالي التوتر والتهديد بين ألمانيا وفرنسا، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى:

- تراجع النمو الديمغرافي في فرنسا جراء الحروب، ومن ثمة تراجع تعداد أفراد الجيش، ويمكن تعويض ذلك عن طريق التجنيد الطوعي والقصري لشباب المستعمرات الفرنسية وخاصة الجزائر.

- مسارعة فرنسا في فرض الحماية على المغرب في سياق تنافسي مع قوى استعمارية أرى وخاصة اسبانيا، رأت الحكومة الفرنسية أنها في حاجة إلى المزيد من المقاتلين لتعويض النقص المسجل عن طريق تجنيد الجزائريين؛

- زيادة مستوى التوتر والتهديد على الساحة السياسية والإستراتيجية في أوروبا كان ينذكر بنضجها واندلاع الحرب العالمية الأولى.

ساهمت هذه السياقات الداخلية والإقليمية والدولية في صدور قانون التجنيد الإجباري يوم 03 فيفري 1912م، في شكل قرار يجبر الجزائريين على الخدمة العسكرية باعتبارهم رعايا فرنسيين، وهو عبارة عن قانون من أربعة أبواب وثلاثين مادة .

لاقت مسألة التجنيد الإجباري معارضة شديدة من طرف الجزائريين، لاعتبارهم مساسا بديدنهم وعقيدتهم وقوميتهم، وأن الأمر لا يخصهم ولا يعنيهم، وجندت فرنسا لذلك الكثير من الاعوان من الجزائريين للإقناع والتعبئة ، لكن اعتبر الأمر من طرف الشباب جماعة النخبة فرصة لا تعوض للحصول على المواطنة الكاملة والإنخراط في العمل السياسي بمدلوله السليم، وأرادو أن يصنعو من قبول التجنيد للخدمة العسكرية نوعا من المقايضة للإنخراط في المؤسسات الرسمية للدولة بصورة رسمية .

2- استلاء فرنسا على أراضي الحبوس.

الحبوس هي أراضي موقوفة لمصلحة أطراف عديدة ووفق صيغ متعددة، منها المخصصة لإقامة مشاريع متنوعة وأخرى ذات استغلال فلاحي، فهي أراضي لا يجوز بيعها أو تبديلها أو رهنها ، وهي نوعان وقف خيري ووقف أهلي، فالوقف الخيري يوقف لمصلحة عامة، والوقف الاهلي يوقف لأهل والأبناء والورثة.

بعد صدور مرسوم جويلية 1834م والقاضي بإلحاق الجزائر بفرنسا والذي جاء بردا وسلاما على المستوطنين، لجأت السلطات الاستعمارية وعبر عديد القوانين والمراوغات للاستيلاء على الأراضي المملوكة للجزائريين تحت ذرائع مختلف وتحويلها لإشراف بعض المؤسسات

الحكومية، والأراضي الأخرى الفلاحية منحت للمعمرين تكريسا لسياسة الاستيطان، ومن بين هذه الأراضي والعقارات هي أراضي الوقف/الحبوس.

3- تطبيق القوانين الفرنسية على المسلمين في المحاكم الشرعية.

لإستكمال الهيمنة الاستعمارية على الأرض والإنسان معا، كانت سلطات الاحتلال قد سارعت لوضع يدها وبسط نفوذها على الأرض من خلال سنها لقوانين جائرة تصادر ممتلكات الجزائريين وتنتزعها منهم، اتجهت في وقت لاحق لإصدار قوانين ومراسيم أخرى لإخضاع الجزائريين وأهانتهم، ألا وهي منع الجزائريين من الإحتكام إلى منظومتهم التشريعية الإسلامية فيما تعلق بالأحوال الشخصية والنزعات والبيع والشراء... وإلزامهم بالإحتكام في ذلك إلى المحاكم الشرعية الفرنسية ووفقا للقوانين الفرنسية، مثل قانون 22 فيفري 1841م وقانون 01 فيفري 1844م وقانون ماي 1848م والتي تمنع في مجملها وتضيق على الجزائريين من التقاضي في المؤسسات الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية لفك الارتباط الروحي والعقائدي للأمة. ثم انتهج المحتل سياسات أخرى تستند لجملة من القوانين بهدف تحريف القضاء الإسلامي بالإستعانة ببعض القضاة الجزائريين والمزيد من النصوص القانونية، كقانون أكتوبر 1854 وقانون 1860م وقانون 1866م وقانون أوت 1874م وقانون مارس 1905م... ، تهدف جميعها إلى إبعاد الجزائريين عن دينهم عنوة وقصرا.

4- إقامة محاكم استثنائية.

استجابة للضغط المتواصل من طرف المستوطنين على مستوى المؤسسات الحكومية لحملها على تبني المزيد من قوانين الردع والضغط والقهر على الجزائريين تكريسا للعبودية والسخرة، لجأت المؤسسة القضائية الاستعمارية إلى وضع تشريعات استثنائية (قوانين ومحاكم وإجراءات استثنائية) لتكرس التمييز بين فئتي سكان الجزائر (المسلمين والمستوطنين)، موضوع الإدماج، وجعل القانون الفرنسي نفسه يعمل على حماية النظام الاستعماري. الذي باتت الازدواجية في كل شيء طابعا ومظهرا مصاحبا له في الزمان والمكان. ويضرب عرض الحائط الكثير من المبادئ التي يستند إليها .

5- رفع نسبة الضرائب على المسلمين الجزائريين.

يقول "ش ريتشارد" "أن الضريبة التي كانت المكاتب العربية تستخلصها من القبائل تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض" ، الأكيد أن هذه الضريبة كانت تثقل كاهل السكان وكان وقعها على الطبقات الفقيرة قاسيا جدا لكونها كانت جائرة وظالمة، وكانت لها تداعيات خطيرة اقتصادية واجتماعية، حطمت الفلاحين وأدخلت السكان في سلسلة من أزمات الجوع والأوبئة ، لا لشيء سوى لإذلال الجزائريين وقهرهم وتجويعهم وكسر كبريائهم.

6- بروز أزمات اقتصادية وتدهور حالة الأسواق.

مارست الأقلية الأوروبية الاستيطانية في الجزائر ضغوطا متواصلة على كل الحكومات الفرنسية منذ استقدامهم إلى الجزائر وإنشاء أول مستوطنة، ومرت العملية بثلاث مراحل غايتها تمكين فرنسا والمستوطنين من الجزائر وإلى الأبد، وهي ؛ مرحلة إدماج الجزائر في فرنسا، من خلال

مجموع المراسيم الصادرة منذ مرسوم 22 جوان 1834م الذي يعتبر الجزائر جزءا من الممتلكات الفرنسية، ثم مرحلة الاستيلاء على الأراضي الجزائرية كما كانت وضعيتها القانونية وتسليم معظمها إلى المستوطنين، وكانت المرحلة الثالثة هي تمكين المستوطنين من الجزائر، كل هذه القوانين والسياسات جاءت على حساب قوانين ونظم سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، مما رمى بالجزائريين في دوامة لا منتهية من الأزمات متعددة الأوجه وخاصة منها الأزمات الاقتصادية جراء الاستحواذ على الأراضي الجزائريين والقضاء على نظامهم الاقتصادي والفلاحي ونظام إدارة الأسواق، وكانت المخرجات الحزينة لدلك، هجرة داخلية وأخرى خارجية وجوع وأوبئة ومجاعات كمجاعة 1868م التي أتت على عشر السكان، وأزمة الحرب العالمية الأولى والثانية عندما وجهت فرنسا إنتاج مستعمراتها للإيفاء بمتطلبات الحرب الغذائية خصوصا على حساب سكان هذه المستعمرات.